المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

09/12/2015

# تنظيم ورشتين تكوينيتين حول حقوق السجناء لفائدة موظفي مؤسسات سجنية بجهة الدار البيضاء - سطات

9/11/84

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء - سطات يومه الأربعاء، وغد الخميس، ورشتين تكوينيتين حول حقوق السجينات والسجناء، وذلك لفائدة موظفي مؤسسات سجنية بالجهة. وذكر بلاغ للجنة، أنه بمناسبة اليوم الوطني للسجين، الذي يصادف تاسع دجنبر من كل سنة، سيتم تنظيم ورشة أولى، غدا الأربعاء، بسجن عين علي مومن بسطات، فيما ستنظم ورشة ثانية، بعد غد الخميس، بسجن عين البرجة بالدار البيضاء. وأوضح أن الورشتين، المنظمتين بمبادرة من السجنين المذكورين، تروم تكريس المقاربة الحقوقية في الممارسة والسلوكيات المهنية لموظفي المؤسسات السجنية أثناء معاملة السجينات والسجناء، وتعريفهم بالتزامات المغرب الدولية في ما يتعلق باحترام حقوق السجناء.

كما تهدف هذه المبادرة إلى توعية وتحسيس موظفي وموظفات المؤسستين السجنيتين بمبادئ وقيم حقوق الإنسان بصفة عامة وبحقوق نزيلات ونزلاء المؤسسات السجنية بصفة خاصة، وذلك طبقا للمعايير الدولية ذات الصلة، خاصة قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد كيوطو) وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات (قواعد بانكوك) واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وتندرج هذه المبادرة في إطار برنامج عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات، خاصة في محوره المتعلق بتتبع وحماية حقوق الإنسان داخل السجون والنهوض بثقافة حقوق الإنسان داخل المؤسسات السجنية.

وتعد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء - سطات، التي تم تنصيبها في يناير 2012 من بين 13 لجنة جهوية تابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، آلية للقرب مكلفة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها على المستوى الجهوي.

ويشمل الاختصاص الترابي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء- سطات أقاليم وعمالات الدار البيضاء والمحمدية وبنسليمان وبرشيد والجديدة ومديونة والنواصر وسطات وسيدي بنور.

أنشطة

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان - كلميم، من 9 إلى 11 دجنبر الجاري، أياما مفتوحة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان. وأوضح بلاغ للجنة، الاثنين، أن الهدف من هذه الأيام يتمثل في التواصل مع شرائح اجتماعية مختلفة بالجهة، حول مواضيع حقوق الإنسان والمواطنة، بما يساهم في تعزيز الثقافة الحقوقية وتحفيز النقاش العمومي بين الفاعلين المتدخلين حول مختلف قضايا وإشكاليات حقوق الإنسان بالمنطقة. وأشار المصدر ذاته، إلى أنه سيتم في إطار هذه التظاهرة تنظيم ثلاث موائد مستديرة، فضلا عن عقد لقاءات مفتوحة مع الطلبة الجامعيين، وتنظيم معرض دائم لإصدارات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى معرض إبداعات الأشخاص في وضعية إعاقة بجهة كلميم واد نون. وتنظم الموائد المستديرة الثلاث، على التوالي، حول مواضيع "سبل حماية الحقوق الثقافية لساكنة الصحراء"، و"مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في الحياة العامة"، و"التفكك الأسري على ضوء مدونة الأسرة الجديدة".

# المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم مذكرتيه حول "التجمعات العمومية" و"حرية الجمعيات"

2/3543

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الأربعاء بمقره بالرباط، ندوة صحفية لتقديم مذكرتيه حول "التجمعات العمومية" و"حرية الجمعيات."

وتندرج المذكرتان في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، ومساهمته في تفعيل مقتضيات الدستور، ولا سيما في مجال الحريات العمومية. ويذكر أنه قد تم توجيه هاتين المذكرتين لرئيس الحكومة في نونبر 2015.

وقد ارتكزت مذكرة المجلس حول التجمع العمومي، والمعنونة بـ"التجمعات العمومية: ضمان حرية الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي"، على خلاصات دراسة للمجلس حول ممارسة الحق في التظاهر السلمي، وكذا التوصيات المستخلصة من الورشات الموضوعاتية التي نظمها المجلس بخصوص هذا الموضوع مع المنظمات غير الحكومية، والقضاة، والمحامين، وممثلي مختلف القطاعات والإدارات المعنية بتدبير حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي.

وتتضمن هذه المذكرة، التي تم اعتمادها خلال الدورة العادية التاسعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مقترحات تهم مراجعة الظهير رقم 1.58.377 الصادر في جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) بشأن التجمعات العمومية. وتتناول توصياتها جوانب تتعلق على الخصوص بالتعريف بالاجتماع العمومي، وقرينة قانونية الاجتماعات العمومية، وتبسيط المساطر، والطعن في قرار المنع، والعقوبات.

وفي ما يتعلق بالمذكرة حول حرية الجمعيات، التي تم اعتمادها خلال الدورة السادسة العادية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فتعتبر ثمرة بحث وتقاطع وتحليل جزء مهم من الأدبيات المنشورة بشأن الحياة الجمعوية في المغرب وكذا نتاج مسار من التشاور مع الفاعلين في "دينامية إعلان الرباط من أجل مجتمع مدني قوي ومستقل" ومسؤولي القطاعات الوزارية المعنية.

وتقدم المذكرة الحلول الممكنة للقيود القانونية والممارسات الهيكلية التي تحد من تطور النسيج الجمعوي والتي تعوق قيامه بدوره في مجال الدعم والمساعدة والتأطير وتمثيل المواطنين والوساطة في حالات التوتر والأزمات.

وستنطلق الندوة الصحفية، التي سيترأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، في الساعة العاشرة صباحا بمقر المجلس.

مقترحات لمراجعة ظهير 15 نونبر 1958

حول الحريات العامة

# مجلس حقوق الإنسان يقدم مذكرتين حول التجمعات العمومية والجمعيات

3/9256

فاطمة ياسين

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الأربعاء، ندوة صحفية لتقديم مذكرتيه حول "التجمعات العمومية" و"حرية الجمعيات"، في مقر المجلس بالرباط.

وحسب مصدر حقوقي، فإن المذكرتين تندرجان في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، ومساهمته في تفعيل مقتضيات الدستور، سيما في مجال الحريات العمومية.

وذكر المصدر نفسه انه سبق للمجلس أن وجه هاتين المذكرتين إلى رئيس الحكومة في نونبر الماضي، موضحا أن المذكرة حول التجمع العمومي، المعنونة بـ "التجمعات العمومية: ضمان حرية الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي"، تتضمن خلاصات دراسة للمجلس حول ممارسة الحق في التظاهر السلمي، والتوصيات المستخلصة من الورشات الموضوعاتية، التي نظمها المجلس بخصوص هذا الموضوع مع المنظمات غير الحكومية، والقضاة، والمحامين، وممثلي مختلف القطاعات والإدارات المعنية بتدبير حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي.

وتتضمن المذكرة مقترحات تهم مراجعة ظهير 15 نونبر 1958 بشان التجمعات العمومية، وتوصيات بالتعريف بالتجمع العمومي، وقرينة قانونية الاجتماعات العمومية، وتبسيط المساطر، والطعن في قرار المنع، والعقوبات.

أما المذكرة حول حرية الجمعيات، فذكر المصدر انها تعتبر ثمرة بحث وثائقي وتحليل جزء من الأدبيات المنشورة بشان الحياة الجمعوية بالمغرب، ونتاج مسار من التشاور مع الفاعلين في "دينامية إعلان الرباط من اجل مجتمع مدني قوي ومستقل" ومسؤولي القطاعات الوزارية المعنية.

وأبرز المصدر أن المذكرة تقدم الحلول الممكنة للقيود القانونية والممارسات الهيكلية، التي تحد من تطور النسيج الجمعوي، والتي تعوق قيامه بدوره في مجال الدعم والمساعدة، والتاطير، وتمثيل المواطنين، والوساطة في حالات التوتر والأزمات.

بدعوى أخذ الاحتياط أو لتأمين مستقبل شخص ما أو بسبب الشفقة أو الإكرام

# حوالي 32 بالمائة من المغاربة يلجأون إلى التحايل على منظومة المواريث

31/10/2009

الرباط: آسية المانع

وقفت دراسة قامت بها الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب على مجموعة من الممارسات التي يتم اللجوء إليها للتحايل على منظومة المواريث، من بينها حرمان الإناث من حظهن في الميراث خصوصا في البوادي وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأراضي الفلاحية أو عدم مطالبتهن بهذا الحظ نظرا للأعراف السائدة والتي تقضي بأن هذه الأرض ترجع بالأساس إلى الرجل، إضافة إلى إقبال الآباء والأمهات قبل حياتهم على بيع بعض أملاكهم إلى البنات ضمانا لمساواتهن في تركتهم مع إخوتهن عند وفاتهم، وغيرها من الممارسات التي سطرتها الجمعية، خلال ندوة صحفية عقدتها، صباح أول أمس الاثنين، والتي تخللها الإعلان عن صدور كتاب بعنوان "من أجل نقاش مجتمعي حول منظومة المواريث، المغربيات بين القانون والتحولات الاقتصادية والاجتماعية"، وهو عبارة عن دراسة قام بها مجموعة من الباحثين والأساتذة من بينهم أحمد بن داله و ربيعة الناصيري عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان والحسن رحو وفريدة بناني، والمرحوم عالم الاجتماع الأستاذ عبادي محمد.

هذا، وقد أبانت بعض نتائج هذه الدراسة أن التحايل على الوصية أو البيع قبل الحياة أو الهبة أو الحبوس، تعتبر من أهم طرق التحايل على منظومة المواريث ويتم اللجوء إليها، حسب الدراسة، بدعوى أخذ الاحتياط أو الخوف أو من أجل حماية المال أو لضمان وتأمين مستقبل شخص ما، وقد يكون اللجوء إليها أيضا بسبب الشفقة أو لإكرام شخص ما، وفق ما خلصت إليه نتائج الدراسة التي قامت بها الجمعية.

وأظهرت الدراسة ذاتها أن معدل الأشخاص الذين يرفضون هذا النوع من الممارسات بلغ 66.6 في المائة مقابل 31.9 في المائة من الأشخاص الذين يقبلون بهذا النوع من الممارسات، الأمر الذي يطرح إشكالية تقبل التحايل على منظومة المواريث من طرف شريحة كبيرة من المجتمع.

هذا، ودعت نفس الوثيقة إلى القيام بدراسة انثروبولوجية حول تقسيم الميراث والواقع الاجتماعي، من أجل تقديم وصف أثنوغرافي عن الواقع الاجتماعي لتقسيم التركة وتوزيع الملكية خصوصا ما يتعلق بالمرأة، وكذا توضيح الملابسات المتصلة بإبعاد المرأة عن هذا الحق سواء في مجال الملكية غير المنقولة أو عن طريق الحيل القانونية.

# المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعقد ندوة صحفية لتقديم مذكرتيه حول «التجمعات العمومية» و«حرية الجمعيات»

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومه الأربعاء بالرباط، ندوة صحفية لتقديم مذكرتيه حول «التجمعات العمومية» و«حرية الجمعيات».

وأوضح بلاغ للمجلس، أمس الثلاثاء، أن المذكرتين تندرجان في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، ومساهمته في تفعيل مقتضيات الدستور، ولا سيما في مجال الحريات العمومية، مذكرا أنه تم توجيه هاتين المذكرتين لرئيس الحكومة في نونبر 2015.

وأضاف البلاغ أن مذكرة المجلس حول التجمع العمومي، والمعنونة ب«التجمعات العمومية: ضمان حرية الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي»، ارتكزت على خلاصات دراسة للمجلس حول ممارسة الحق في التظاهر السلمي، وكذا التوصيات المستخلصة من الورشات الموضوعاتية التي نظمها المجلس بخصوص هذا الموضوع مع المنظمات غير الحكومية، القضاة، المحامين، ممثلي مختلف القطاعات والإدارات المعنية بتدبير حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي.

وتتضمن هذه المذكرة، التي تم اعتمادها خلال الدورة العادية التاسعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مقترحات تهم مراجعة الظهير رقم 1.58.377 الصادر في جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) بشان التجمعات العمومية. وتتناول توصياتها جوانب تتعلق على الخصوص بالتعريف بالاجتماع العمومي، قرينة قانونية الاجتماعات العمومية، تبسيط المساطر، الطعن في قرار المنع، العقوبات.

اما المذكرة حول حرية الجمعيات، التي تم اعتمادها خلال الدورة السادسة العادية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فتعتبر ثمرة بحث وتأنقي وتحليل جزء مهم من الأدبيات المنشورة بشان الحياة الجمعوية في المغرب، وكذا نتاج مسار من التشاور مع الفاعلين في «دينامية إعلان الرباط من اجل مجتمع مدني قوي ومستقل» ومسؤولي القطاعات الوزارية المعنية، حسب البلاغ.

وتقدم المذكرة الحلول الممكنة للقيود القانونية والممارسات الهيكلية التي تحد من تطور النسيج الجمعوي والتي تعوق قيامه بدوره في مجال الدعم والمساعدة والتاطير وتمثيل المواطنين والوساطة في حالات التوتر والأزمات.

# اليزمي: تظاهر المغاربة ظاهرة صحية ولا يهدد هيبة الدولة

هسبريس – محمد الراجي

دافَعَ **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي**، عنْ حقّ المواطنين المغاربة في الخروج إلى الشارع والتظاهر للمطالبة بحقوقهم، مُعتبرا أنَّ المؤسسة الرسمية التي يرأسها ترى في تظاهُر المواطنين ظاهرة صحيّة، لأنهم يُطالبون بحقوقهم.

وفي حين تتهمُ الجمعيات، الحقوقية بالخصوص، وزارة الداخلية بالتضييق عليها، وقمْع الوقفات الاحتجاجية التي تدعو إليها، قالَ إدريس اليزمي إنّ مطالبة المواطنين بحقوقهم من خلال التظاهر تشكّل تعبيرا من تعابير المواطنة، ولا ينبغي اعتبارها شيئا خطيرا.

وذهبَ اليزمي، الذي كان يتحدث في ندوةٍ قدم فيها المجلس الوطني لحقوق الإنسان مذكرتين حوْل حرية الجمعيات بالمغرب، والتجمعات العمومية، (ذهب) إلى القول إنَّ التظاهُر لا يشكّل تهديدا لهيبة الدولة، بل بالعكس يُبيّن نضج المواطنين ووعيهم بحقوقهم.

وتُشيرُ الأرقام الرسمية لوزارة الداخلية، والتي تهم سنتي 2013 و2014، إلى أنَّ عدد المظاهرات في المغرب خلال كل سنة يصل إلى 14 ألف مظاهرة وتجمّع، أيْ ما يقارب 40 مظاهرة يوميا. وقال اليزمي تعليقا على هذه الأرقام: هذا يُظهر أنْ هناك نموا للتجمعات والمظاهرات في المغرب.

وقال اليزمي إنَّ القانون المنظم لحق التظاهر السلمي في المغرب ليبرالي، مبني على الترخيص وليس التصريح، مشيرا إلى أنّ أغلبية المظاهرات تكون بدون تصريح، وعلى الرغم من اعتباره أنَّ عدد التدخلات الأمنية (303 تدخلات خلال سنة 2014)، ضعيف نسبيا، إلا أنه أكد أنّ هذا لا يعني أن التدخّل الأمني يجبُ أن يبقى.

ويبْدو أنَّ المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد اصطف إلى جانب الجمعيات الحقوقية؛ ففي ما يتعلق باستعمال القاعات العموميّة، الذي كانَ مثارَ خلافٍ كبير بين هذه الجمعيات ووزارة الداخلية خلالَ الآونة الأخيرة، دعا اليزمي إلى تكريس حقّ استعمال الجمعيات للقاعات العمومية.

واستحضر المتحدّث في هذا الصدد مذكرة صدرتْ من طرف حكومة عبد الرحمان اليوسفي سنة 1999، تقضي بضمان حقّ الجمعيات والأحزاب في استعمال القاعات العمومية، قائلا: ندعو إلى تحويل هذه المذكرة إلى مرسوم، ليصير هذا الحقّ إجباريّا.

التوصيات الـ90 التي تضمنتها مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان الجديدة حثت على تكريس الاجتهاد القضائي المغربي المنتصر لحريات الجمعيات، وذلك بحصر صلاحية السلطات الإدارية في الإشهاد على عملية التصريح، وإعطاء الوصل المؤقت مباشرة، ليتولى القضاء الحسم في أمر تسليم الوصل النهائي، وأضاف اليزمي: القانون المغربي واضح في هذا المجال.

وقدّم اليزمي أرقاما حول عدد تدخلات CNDH لفائدة الجمعيات، للحصول على وصل، حيث تدخل لفائدة 22 جمعية في سنة 2013، وفي السنة الموالية تدخّل لصالح 9 جمعيات، ليرتفع عدد الجمعيات التي تدخل لها خلال العشرة شهور من السنة الجارية إلى 12 جمعية. أرقام قال اليزمي إنها تعبر عن بعض الصعوبات التي ما زالت تعانيها الجمعيات في سبيل التأسيس.

http://www.hespress.com/societe/287080.html

# اليزمي: المغاربة خرجوا في 16 ألف مظاهرة واحتجاج ما بين 2014 و2015 !

لحسن سكور

أكد **إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، أن هناك نموا في السنوات الأخيرة في عدد التجمعات والمظاهرات التي تعرفها المدن المغربية، مبرزا أنه ما بين 2014 و 2015، بلغ عدد المظاهرات والاحتجاجات 16 ألف بمعدل 31 مظاهرة يوميا.

ادريس اليزمي

وأبرز اليزمي في ندوة صحفية صباح اليوم الأربعاء خصصت لتقديم مذكرتين للمجلس حول حرية الجمعيات والتجمعات العمومية، أن ظاهرة تنامي المظاهرات يعتبرها المجلس ظاهرة صحية، المواطنون يطالبون بحقوقهم، وهذا تعبير عن المواطنة لا يجب ان ينظر إليها على أنها تهديد لأمن الدولة.

وقال اليزمي إن الإطار القانوني لحرية التجمعات في المغرب « ليبرالي مبني ليس على الترخيص ولكن على التصريح، لكن مع الأسف معظم التجمعات تكون بدون هذا التصريح » مضيفا أن « المجلس يدعو المواطنين إلى احترام الإطار القانوني بالحصول على تصريح، لكن على الدولة كذلك توفير عدة ضمانات لممارسة هذا الحق ».

http://www.febrayer.com/292200.html

# مجلس اليزمي يوصي بتمكين الأطفال من تأسيس الجمعيات

لحسن سكور

أوصى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في مذكرته حول حرية التجمعات بالمغرب التي قدمها صباح اليوم الأربعاء بالرباط بتمكين الأطفال ما بين 15 و 18 سنة من الحق في تأسيس جمعياتهم من أجل ضمان تفعيل حق الأطفال في المشاركة.

كما اقترحت مذكرة المجلس استبدال العقوبات السالبة للحرية المنصوص عليها في الظهير الشريف الذي يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات بغرامات.

إلى جانب ذلك، تضمنت توصيات مذكرة المجلس الوطني لحقوق الانسان منع الجمعيات الأحنبية وضعا قانونيا مطابقا لذلك الذي ينظم الجمعيات الوطنية في إطارتفعيل المساواة في الحقوق طبقا للدستور ووفقا للسياسة الجديدة للهجرة التي نهجتها المملكة.

واعتبارا لتعقد النظام المالي والجبائي للجمعيات، أوصى المجلس بالاعتراف ضمن القانون المتعلق بالجمعيات، بحق الجمعيات في تلقي مساعدات على شكل إعفاء من الضريبة على الدخل ومن الضرائب أو الرسوم الأخرى على المساهمات والاموال الممتلكة الواردة على الجهات المانحة أوالهيئات الحكومية والدولية وعلى مداخيل الاستثمار .

# اليزمي: لجوء الجمعيات المغربية إلى التمويل الخارجي دليل على ضعف الإمكانيات الوطنية

لحسن سكور

أكد **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي** أن لجوء الجمعيات المغربية للتمويل الخارجي ليس إشكالا بالنسبة للمجلس، بل إن أكثر ما يشغله هو تقوية مصادر التمويل.

واعتبر اليزمي الذي كان يتحدث في ندوة صحفية اليوم الأربعاء خصصت لتقديم مذكرتين للمجلس حول حرية التجمعات العمومية والجمعيات (اعتبر) أن لجوء الجمعيات المغربية للتمويل الخارجي هو دليل على ضعف الإمكانيات الوطنية المخصصة لدعم أنشطة الجمعيات.

وبالمقابل، رفض اليزمي التعليق على التوتر الحاصل بين وزارة الداخلية والجمعية المغربية لحقوق الإنسان بسبب التمويلات الخارجية ومنع أنشطتها في عدة مدن مغربية.

http://www.febrayer.com/292243.html

# مجلس حقوق الإنسان يقدم مذكرتين حول التجمعات العمومية والجمعيات

ينظم **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، اليوم الأربعاء، ندوة صحفية لتقديم مذكرتيه حول "التجمعات العمومية" و"حرية الجمعيات"، في مقر المجلس بالرباط.

حسب مصدر حقوقي، فإن المذكرتين تندرجان في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، ومساهمته في تفعيل مقتضيات الدستور، سيما في مجال الحريات العمومية.

وذكر المصدر نفسه أنه سبق للمجلس أن وجه هاتين المذكرتين إلى رئيس الحكومة في نونبر الماضي، موضحا أن المذكرة حول التجمع العمومي، المعنونة بـ"التجمعات العمومية: ضمان حرية الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي"، تتضمن خلاصات دراسة للمجلس حول ممارسة الحق في التظاهر السلمي، والتوصيات المستخلصة من الورشات الموضوعاتية، التي نظمها المجلس بخصوص هذا الموضوع مع المنظمات غير الحكومية، والقضاة، والمحامين، وممثلي مختلف القطاعات والإدارات المعنية بتدبير حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي.

وتتضمن المذكرة مقترحات تهم مراجعة ظهير 15 نونبر 1958 بشأن التجمعات العمومية، وتوصيات بالتعريف بالتجمع العمومي، وقرينة قانونية الاجتماعات العمومية، وتبسيط المساطر، والطعن في قرار المنع، والعقوبات.

أما المذكرة حول حرية الجمعيات، فذكر المصدر أنها تعتبر ثمرة بحث وثائقي وتحليل جزء من الأدبيات المنشورة بشأن الحياة الجمعوية بالمغرب، ونتاج مسار من التشاور مع الفاعلين في "دينامية إعلان الرباط من أجل مجتمع مدني قوي ومستقل" ومسؤولي القطاعات الوزارية المعنية.

وأبرز المصدر أن المذكرة تقدم الحلول الممكنة للقيود القانونية والممارسات الهيكلية، التي تحد من تطور النسيج الجمعوي، والتي تعوق قيامه بدوره في مجال الدعم والمساعدة، والتأطير، وتمثيل المواطنين، والوساطة في حالات التوتر والأزمات.

فاطمة ياسين

http://www.mawtininews.com/?p=5564

http://chaabpress.com/news39153.html

http://telexpresse.com/news46229.html

http://www.maghress.com/telexpresse/46229

http://achewa9e3.com/?p=11804

http://www.devanture.net/ar/news.php?id=369674

# المغرب غائب عن المنتدى العالمي الثاني لحقوق الانسان 2016 بالأرجنتين

تفيذ بعض الأنباء أن الاستعدادات الجارية بالأرجنتين لتنظيم النسخة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الانسان بعد احتضان المغرب النسخة الأولى بمدينة مراكش ،وهي الدورة التي كانت ناجحة بكل المقاييس ،وشارك فيها شخصيات سياسية دولية سيغيب عنها المغرب.

نجاح هذه الدورة دفع **رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان بالالتزام باعداد كتاب أبيض عن الدورة الأولى** وهو كتاب سيظم مداخلات وأعداد الجمعيات الحقوقية المشاركة ،والندوات التي عقدت في هذا الاطار الا أن المتغيرات الدولية فان خطة مشاركة المغرب ستؤول دون حضوره في النسخة الثانية .

http://maarifpress.com/news9665.html

# لقاء تواصلي بالعيون حول حماية حقوق نزلاء السجن

الكاتب: الجريدة 24في: 08 ديسمبر 2015 - 23:20القسم: آخر الأخبار, مجتمعلا يوجد تعليقات Printالبريد الالكتروني

يحتضن السجن المحلي بالعيون، غدا الأربعاء، لقاء تواصليا حول حماية حقوق نزلاء السجن وذلك بمناسبة اليوم الوطني للسجين.

ويندرج هذا اللقاء، الذي تنظمه اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون – السمارة، في إطار الاهتمام المتواصل بأوضاع السجناء وذلك تنفيذا للأدوار والصلاحيات المنوطة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان عبر فروعه الجهوية، والمتمثلة في مراقبة أوضاع السجون وحماية حقوق السجناء.

وأوضح بلاغ اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون – السمارة أن هذا اللقاء، الذي سيشارك فيه ثلة من الأساتذة والمهتمين بالشأن الحقوقي، سينصب حول تدارس موضوع حقوق السجناء وسبل تعزيزها من أجل تحسين أوضاع السجناء داخل السجن.

وأضاف المصدر أنه سيتم خلال هذا اللقاء تشكيل خلية لتتبع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شأن حماية حقوق السجناء والتي صدرت في تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء المعنون ب"أزمة السجون مسؤولية مشتركة: 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء".

وأبرز المصدر أن هذه الخلية سيشرف على تشكيلها كل من رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، ومديري السجنين المحليين بالعيون والسمارة، والوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالعيون، ووكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالعيون، مشيرا إلى أن هذه الخلية ستعمل، بالإضافة إلى تتبعها لأوضاع السجون والسجناء، على مراقبة مدى إعمال توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شأن حماية حقوق نزلاء السجن.

يشار إلى أن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان تقوم، في إطار الصلاحيات الموكولة إليها، بزيارات متواصلة للسجون التابعة لنفوذها الترابي، وبمراقبة أوضاع السجناء، فضلا عن تنظيمها لأنشطة إشعاعية وتحسيسية لفائدة نزلاء المؤسسات السجنية، ونشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بقواعد معاملة السجناء.

http://www.aljarida24.ma/p/societe/111666/

# العيون:لقاء تواصلي وتشكيل خلية تتبع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شأن حماية حقوق السجناء

في إطار الاهتمام المتواصل بأوضاع السجناء، تنفيذا للأدوار والصلاحيات المنوطة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، المتمثلة في مراقبة أوضاع السجون وحماية حقوق السجناء، سيتم تشكيل خلية تتبع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الصادرة بمذكرته المعنونة ب "أزمة السجون، مسؤولية مشتركة" 100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء والسجينات، وذلك يوم 9 دجنبر 2015، على الساعة الحادية عشر صباحا بالسجن المحلي بالعيون.

يذكر أن هذه الخلية سيشرف على تشكيلها كل من رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، ومديري السجنين المحليين بالعيون والسمارة، والوكيل العام لجلالة الملك لدى محكمة الاستئناف بالعيون، ووكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالعيون، وستعمل هذه الخلية على تتبع الأوضاع بالسجون وأحوال السجناء، ومراقبة مدى إعمال توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شأن حماية حقوق نزلاء السجن.

وفي نفس السياق، وبمناسبة اليوم الوطني للسجين، ستنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، لقاء تواصليا بنزيلات ونزلاء السجن المحلي بالعيون، سيخصص هذا اللقاء للنقاش حول حقوق السجناء، وسبل تعزيزها من أجل تحسين أوضاعهم بداخل السجن، في ذات هذا اليوم على الساعة 15.00 بالسجن المحلي بالعيون.

تجدر الإشارة إلى أن اللجنة الجهوية، في إطار الصلاحيات الموكولة لها، تقوم بزيارات متواصلة للسجون المندرجة ضمن اختصاصها الترابي، لمراقبة أوضاع السجناء والتدخل لفائدتهم لدى إدارة السجن، كما تقوم اللجنة بالإضافة إلى ذلك، بتنظيم أنشطة إشعاعية وتحسيسية لفائدة نزلاء المؤسسات السجنية، لنشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بقواعد معاملة السجناء.

http://www.bouzemlanenews.com/2015/12/9.html

http://saharascoop.com/news5502.html

http://www.elhadat24.com/%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D9%86%D8%B2%D9%84%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D9%88%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A.html

# أبواب مفتوحة بكلميم لتعزيز الثقافة الحقوقية

تنظم **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان – كلميم** من 9 إلى 11 دجنبر 2015 أياما مفتوحة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وتهدف اللجنة من وراء تنظيم هذه الأيام حسب بلاغ وصل الخبر الصحراوي،التواصل مع شرائح اجتماعية مختلفة بالجهة حول مواضيع حقوق الإنسان والمواطنة بما يساهم في تعزيز الثقافة الحقوقية، وكذا تحفيز النقاش العمومي بين الفاعلين المتدخلين حول مختلف قضايا وإشكاليات حقوق الإنسان بالمنطقة.

كما تسعى للتعريف بعمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان واختصاصاتها ومشاريعها.

ويتضمن برنامج هذه التظاهرة ، تنظيم ثلاث موائد مستديرة تتعلق بـ" سبل حماية الحقوق الثقافية لساكنة الصحراء" بشراكة مع جمعية التواغيل للتنمية بكلميم، والثانية بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين حول موضوع " مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في الحياة العامة " بشراكة مع الشبكة المحلية للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة كلميم والاتحاد الإقليمي للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بطانطان، فيما تهم الثالثة موضوع " التفكك الأسري على ضوء مدونة الأسرة الجديدة" وستنظم بمقر اللجنة بشراكة مع جمعية رمال للتنمية الأسرية بكلميم.

وفضلا عن عقد لقاءات مفتوحة مع الطلبة الجامعيين، يتضمن برنامج هذه الأبواب المفتوحة تنظيم معرض دائم لإصدارات المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالإضافة إلى معرض إبداعات الأشخاص في وضعية إعاقة بجهة كلميم وادنون بالنواة الجامعية ابن زهر بكلميم.

من جهة أخرى، سيقدم عرض شريط وثائقي " ذاكرة معتقلة" بشراكة مع جمعية الشباب المبدع بكلميم وكذا الشريط الوثائقي "رواد المجهول " بشراكة مع جمعية الشعلة للتربية والثقافة بطانطان وجمعية الشباب المبدع بحديقة التواغيل العمومية بمدينة كلميم.

وعلى امتداد أيام التظاهرة سيقام رواق دائم بمقر اللجنة لعرض إصدارات المجلس ومؤلفات متعلقة بالمجال الصحراوي بالإضافة إلى بعض إصدارات ومنتوجات الجمعيات الشريكة.

https://www.newssahara.com/16106-2/

# cndh يقدم مذكرتان حول التجمعات العمومية وحرية الجمعيات

آخ خبر

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، غدا الأربعاء 9 دجنبر 2015 ندوة صحفية لتقديم مذكرتيه حول "التجمعات العمومية" و"حرية الجمعيات"، وذلك بمقر المجلس بالرباط، وذلك برئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي.

المذكرتان تندرجان في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، ومساهمته في تفعيل مقتضيات الدستور، سيما في مجال الحريات العمومية.

وكان سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن وجه هاتين المذكرتين لرئيس الحكومة في نونبر 2015.

http://akherkhabar.ma/news4181.html

# مجلس اليزامي يوصي بترسيم حق الجمعيات في استعمال الأماكن العمومية وبتولي القضاء مهمة الترخيص بتأسيس الجمعيات

كشف **إدريس اليزمي، رئيس "المجلس الوطني لحقوق الإنسان** عن تدخل المجلس لصالح 10 جمعيات من أجل الحصول على الوصل سنة 2014.

وأعلن المجلس في ندوة صحفية لتقديم مذكرتي "حرية الجمعيات" والتجمعات العمومية"، الأربعاء بالرباط تاسع أن المجلس أوضى بتحويل مذكرة الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي لعام 1999 إلى مرسوم، لترسيم الجانب الإجباري لحق استعمال الأماكن العمومية لأنشطة الجمعيات، كما أوصى بأن يتولى القضاء لمهمة تسليم وصل تأسيس الجمعيات، والترخيص لها.

http://kafapresse.com/index.php?ida=36483

# اليزمي يوصي بتمكين الاطفال من تأسيس الجمعيات ومنح الجمعيات الأجنبية وضعا قانونيا مطابقا لنظيرتها المغربية

أوصى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، في مذكرة له حول حرية الجمعيات بالمغرب، تم تقديمها، اليوم الأربعاء 09 دجنبر، بالرباط، بمراجعة ظهير تأسيس الجمعيات.

فعلى صعيد الإطار القانوني، أوصى المجلس في هذه المذكرة، التي قدمها رئيسه، إدريس اليزمي، خلال ندوة صحفية، المشرع بمراجعة الظهير الشريف رقم 1.58.376 المؤرخ في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958)، الذي يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات في المنحى الليبرالي لعام 1958، وذلك عبر استبدال العقوبات السالبة للحرية المنصوص عليها في هذا الظهير، كما وقع تغييره وتتميمه، بغرامات.

كما أوصى، في هذا الإطار، بتمكين الأطفال ما بين 15 و18 سنة من الحق في تأسيس جمعياتهم من أجل ضمان تفعيل حق الأطفال في المشاركة، وبمنح الجمعيات الأجنبية وضعا قانونيا مطابقا لذلك الذي ينظم الجمعيات الوطنية في إطار تفعيل المساواة في الحقوق طبقا للدستور ووفقا للسياسة الجديدة للهجرة التي نهجتها المملكة، والتنصيص في المادة 5 على إمكانية إيداع التصريح بتأسيس الجمعيات أو تجديد أجهزتها المسيرة، إلكترونيا، وذلك في إطار إضفاء الطابع اللامادي على الإجراءات المتعلقة بمختلف أعمال الحياة الجمعوية، وكذا بإعفاء التصريحات بتأسيس الجمعيات والتغيير من واجبات التنبر المنصوص عليها في المادة 5 من الظهير الشريف.

وأوصى المجلس أيضا باعتماد وضع قانوني خاص بالمؤسسات وتوضيح خصائصها وكيفية الحصول على هذا الوضع وتمويلها وإدارتها، وبإحداث إطار قانوني نظامي للعمل التطوعي ضمن الجمعيات، بحيث يحدد هذا الإطار حقوق والتزامات المتطوعين والكيفيات التي تتطور وفقا لها هذه الفئة من الفاعلين داخل الجمعيات ومساهمة الدولة في تغطية المخاطر التي يتعرض لها المتطوعون وكيفيات تسديد النفقات التي يتحملونها في نطاق أنشطتهم °
وبتعديل المادة 7 من قانون المسطرة الجنائية، وذلك لتمكين جميع الجمعيات المؤسسة بصفة قانونية، وليس فقط الجمعيات المعلن أنها ذات منفعة عامة، من أن تنتصب في حدود مجال اهتمامها المنصوص عليه في قانونها الأساسي طرفا مدنيا في كل دعوى مدنية للتعويض عن الضرر الناتج عن جناية أو جنحة أو مخالفة.

وأضاف المجلس، استنادا إلى دراسة للمندوبية السامية للتخطيط، أن هناك أكثر من 100 ألف جمعية بالمغرب، وأن هناك نموا نسبيا في تأسيس الجمعيات، بحيث تم السنة الماضية تأسيس حوالي 16 ألف جمعية جديدة.

وأشار إلى أن حوالي 30 في المائة من مجموع هذه الجمعيات ليس لها مقر، وأن حوالي ثلث الجمعيات تشتغل بأقل من خمسة آلاف درهم في السنة، وأن 30 ألف شخص يشتغلون في هذه الجمعيات في غياب تأطير قانوني للعمل التطوعي بالمغرب، مؤكدا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تدخل في مناسبات عدة لتمكين عدد من الجمعيات من الحصول على الوصل النهائي بإيداع طلباتها، بما فيها جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج.

http://lakome2.com/politique/droit-humain/8630.html

# الـ CNDHيصدر مذكرتيه حول التجمعات العمومية وحرية الجمعيات

ينظم "**المجلس الوطني لحقوق الإنسان**"، يوم الأربعاء تاسع دجنبر الجاري، بمقره بالرباط، ندوة صحفية لتقديم مذكرتيه حول "التجمعات العمومية" و"حرية الجمعيات"، وذلك حسب إعلان معمم له.

وقال ان المذكرتان تندرجان في إطار "ممارسة المجلس لاختصاصاته في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، ومساهمته في تفعيل مقتضيات الدستور، ولا سيما في مجال الحريات العمومية. ويذكر أنه قد تم توجيه هاتين المذكرتين لرئيس الحكومة في نونبر 2015".

وترتكز المذكرتين، على خلاصات دراسة للمجلس حول ممارسة الحق في التظاهر السلمي، وكذا التوصيات المستخلصة من الورشات الموضوعاتية التي نظمها المجلس بخصوص هذا الموضوع مع المنظمات غير الحكومية، القضاة، المحامين، ممثلي مختلف القطاعات والإدارات المعنية بتدبير حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي.

http://lakome2.com/%D8%A2%D8%AE%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/8577.html

# اليزمي : ثلث الجمعيات بالمغرب تشتغل بدون مقر وبدون ميزانية كافية لأنشطتها

عبيد اعبيد

قال إدريس اليزمي، **رئيس "المجلس الوطني لحقوق الإنسان** "، إن "ثلث الجمعيات بالمغرب، تشتغل بدون مقر لها، وبدون ميزانية كافية لانشطتها، من مجموع 100 الف جمعية"، وذلك في ندوة صحفية بتقديم مذكرتي "حرية الجمعيات" والتجمعات العمومية"، بالرباط، صباح يوم الأربعاء تاسع دجنبر الجاري.

وعن ضرورة تصريح الجمعيات بتمويلها للأمانة العامة للحكومة، قال اليزمي :"ليس المهم لدى المجلس التصريح بالتمويل لدى الأمانة العامة للحكومة، بقدر ماهو كيفية تمويل الجمعيات، خاصة النشيطة في مجال الإعاقة بالمغرب..".

وأشار في السياق ذاته، الى مادة في الوثيقة المرجعية للاعلان العالمي لحقوق الإنسان، تتعلق ب"حق التمويل بجميع اشكاله، والتي تقدم وافق عليها المغرب الى جانب دولة النرويج..".

وردا على سؤال تصور المجلس بمنع تأسيس جمعية "الحرية الان" ومنع أنشطتها، قال آمين عام المجلس، محمد الصبار :" إن الجمعية لم تلجأ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لمؤازرتها، وملفها يوجد لدى القضاء، ولا يمكن للمجلس التدخل فيه إيمانا منه باستقلالية القضاء".

وشدد الصبار في معرض تدخله بالندوة، على ضرورة "ولوج الجمعيات الممنوعة من التاسيس، الى القضاء، حتى يتسنى للمجلس معرفة تعليل قرارات المنع، ومدى قانونيته من عدمها".

وعن المذكرتين الحديثتين، قال اليزمي، أنهما مذكرتين، اقرهما المجلس فس دورته الأخيرة.

وكشف اليزمي، عن تدخل المجلس لصالح 10 جمعيات من أجل الحصول على الوصل، سنة 2014. علاوة على تدخله لصالح جمعيات وطنية وأجنبية خلال عشر أشهر الأخيرة.

وأورد أن أفضل دراسة رسمية عن وضع الجمعيات بالمغرب، هي التي اعتمدها "المندوبية السامية للتخطيط "(رسمية ) مؤخرا.

وكان من أبرز توصيات مذكرتي المجلس، هو تولية القضاء لمهمة تسليم وصل تأسيس الجمعيات، والترخيص للتجمعات.

وأوصى المجلس في مذكرة "حرية الجمعيات "، تحويل مذكرة الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي لعام 1999 إلى مرسوم، لترسيم الجانب الإجباري لحق استعمال الأماكن العمومية لأنشطة الجمعيات.

http://lakome2.com/politique/liberte-d-expression/8614.html

# مجلس اليزمي يدعو إلى تمكين الأطفال من تأسيس الجمعيات

دعا **المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مذكرة جديدة له، أعلن مضامينها صباح اليوم الأربعاء بالرباط، بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان، إلى تمكين الأطفال ما بين 15 و18 سنة من الحق في تأسيس الجمعيات** من أجل تفعيل حقهم في المشاركة.

وقال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي كان يتحدث في ندوة صحفية صباح اليوم بمقر المجلس بالرباط، إن المجلس أوصى في مذكرته حول حريات الجمعيات بالمغرب بالسماح للأطفال بتأسيس الجمعيات، نظرا إلى التحولات والتطورات التي عرفتها الطفولة المغربية، وما يقتضيه ذلك من حقهم في المشاركة والدفاع عن حقوقهم.

وأكد اليزمي أن مذكرت المجلس تمت صياغتها اعتمادا على الدستور والاتفاقيات التي صادق عليها المغرب، وكذلك الاجتهاد القضائي المغربي، وأوضح أن المجلس يوصي بمنح الجمعيات الأجنبية وضعا قانونيا مطابقا لذلك الذي ينظم الجمعيات الوطنية، في إطار تفعيل المساواة في الحقوق طبقا للدستور، ووفقا للسياسة الجديدة التي نهجتها المملكة في ميدان الهجرة.

http://www.belbala.com/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%AA/

# اليزمي يوصي بتمكين الأطفال من الحق في تأسيس الجمعيات

**أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بتمكين الأطفال ما بين 15 و18 سنة من الحق في تأسيس جمعياتهم من أجل ضمان تفعيل حق الأطفال في المشاركة، ومعروف أن شروط تأسيس الجمعيات تتطلب وضع ملف ببطائق تعريف أعضاء المكتب المسير، ما يعني أن الأطفال لا يحق لهم تأسيس جمعيات.

وأورد المجلس عدداً من التوصيات، في مذكرته حول "حرية الجمعيات بالمغرب"، التي قدمها صباح اليوم الأربعاء في ندوة صحافية بمقره في الرباط وذلك بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، من بينها استبدال العقوبات السالبة للحرية، المنصوص عليها في الظهير الشريف الذي يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات، بالغرامات.

ومن بين أهم التوصيات أنه يجب منح تصريح فوري من طرف السلطات الإدارية للجمعيات وإعطاء الوصل المؤقت مباشرة، إضافة إلى التنصيص على إمكانية إيداع التصريح إلكترونياً، وتمتيع جميعات الأجانب طبقاً للدستور نفس الحقوق المتوفرة للجمعيات المغربية وذلك في إطار المساواة، كما طالب المجلس بإعفاء التصريحات بتأسيس الجمعيات والتغيير من واجبات التنبر المنصوص عليها في المادة 5 من الظهير الشريف.

واعتمد المجلس في توصياته على أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية التي وقعها المغرب، والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية، إضافة إلى مقترحات اللجنة الاستشارية حول الجهوية المتقدمة، ونتائج الحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة، والاجتهاد القضائي المغربي، وكذا التوصيات الناتجة عن "دينامية إعلان الرباط"، وهي الجمعيات التي قاطعت الحوار الوطني الرسمي.

وقال ادريس اليزمي، رئيس المجلس إن هذه التوصيات تأتي في وقت تشهد الحركة الجمعوية بالمغرب نمواً كبيراً، إضافة إلى التكريس الدستوري لمساهمة الجمعيات في الديمقراطية التشاركية، وأكد أن صدور المذكرة يأتي انطلاقاً من المادتين 25 و13 من الظهير الشريف المؤسس للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وذكر اليزمي بالأرقام التي كشفتها المندوبية السامية للتخطيط، والتي أشارت إلى أن عدد الجمعيات في المغرب يتجاوز مائة ألف جمعية، حيث تم تسجيل تأسيس 16 ألف جمعية جديدة العام الماضي، حيث أن 30 في المائة من الجمعيات المغربية لا تتوفر على مقر خاص بها، وثلث الجمعيات تشتغل بميزانية أقل من 5000 درهم سنوياً، إضافة إلى 30 ألف شخص يشتغل في الجمعيات دون أي قانون للعمل التطوعي في المغرب.

وأضاف اليزمي بخصوص تأسيس الجمعيات أن المجلس يتدخل بصفة مستمرة للسماح للجمعيات للحصول على الوصل، حيث أشار أنه تدخل لصالح 22 جمعية سنة 2013، وفي 2014 ساهم في إعطاء الوصل لـ9 جمعيات، في حين تدخل في الشهور العشر الأخيرة لفائدة 12 جمعية.

http://www.medias24.com/ar/SOCIETE/6101.html

# Leçon inaugurale de Sebbar

Une leçon inaugurale sera donnée, le 16 décembre, par **le secré- taire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar,** à l'initiative de l'Université Abdelmalek Essaâdi, en partenariat avec la commission régionale des droits de l'Homme de Tanger-Tétouan-Al Hoceima. Cette leçon, qui sera abritée par la faculté polydisciplinaire de Martil, se tiendra sous le thème «les droits de l'Homme et les grands défis». Par ailleurs, la commune urbaine de Tétouan a organisé, récemment, un atelier de formation au profit des fonctionnaires de la commune sous le thème «l'insertion de question de handicap dans les programmes de la commune de Tétouan». Selon un communiqué de la commune, cette formation s'inscrit dans le cadre d'une série de formations proposées aux fonctionnaires de la commune de Tétouan, visant à renforcer leurs connaissances et à leur permettre d'échanger leurs expériences, de s'insérer dans leur environnement professionnel et d'améliorer la qualité des services offerts aux citoyens. Cet atelier de formation a porté sur les notions et les approches relatives au handicap dans ses dimensions juridiques, économiques et de droits, ainsi que les mécanismes à mettre en place à même de faciliter l'accès de la personnes en situations de handicap aux services administratifs et sociaux publics.

# Sensibilisation aux droits et obligations en milieu carcéral

Des rencontres de sensibilisation ont été lancées, lundi, au niveau des établissements pénitentiaires de Tanger, Assilah, Tétouan, Oued Laou, Ksar El Kébir, Ouazzane, Chefchaouen et de Larache, visant à attirer l'attention sur les droits et les obligations des prisonniers et prisonnières. Ces rencontres, organisées sous l'égide de la **commission régionale des droits de l'Homme**, s'inscrivent dans le cadre de la commémoration de la journée nationale du prisonnier, célébrée le 6 décembre, et visent à diffuser les principes des droits de l'Homme dans les établissements pénitentiaires et à contribuer à l'humanisation de ses espaces, indique un communiqué de la commission. Au programme de ces rencontres, qui s'inscrivent également dans le cadre du programme annuel de la commission régionale des droits de l'Homme de Tanger-Tétouan-Al Hoceima, figure l'organisation des ateliers de formation au profit des fonctionnaires des établissements pénitentiaires.

CNDH

# Mémorandums sur les rassemblements publics et la liberté associative

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) présente, mercredi à Rabat, ses mémorandums sur les rassemblements publics et la liberté associative.

S'inscrivant dans le cadre de l'exercice par le Conseil de ses prérogatives en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme, et de sa contribution à la mise en œuvre des dispositions de la Constitution, notamment dans le domaine des libertés publiques, ces deux mémorandums ont été adressés au Chef du gouvernement en novembre 2015, indique un communiqué du CNDH parvenu mardi à la MAP.

Le premier mémorandum, adopté lors de la 9ème session plénière du CNDH, renferme des propositions concernant la révision du dahir n 1-58-377 du Joumada I 1378 (15 novembre 1958) relatif aux rassemblements publics. Il porte notamment sur les questions de la définition de la réunion publique, de la présomption de légalité, des procédures, du recours et des sanctions, ajoute le communiqué.

Intitulé «Rassemblements publics : Pour le renforcement des garanties du droit de réunion, de rassemblement et de manifestation», la contribution sur les rassemblements publics est basée sur les conclusions d'une étude commanditée par le Conseil sur l'exercice du droit de manifester ainsi que sur les recommandations issues des ateliers thématiques organisés par le Conseil avec les ONG, les magistrats, les avocats, et les représentants des différents départements et administrations concernés par la gestion des libertés de réunion, de rassemblement et de manifestation pacifique, précise la même source.

Quant au mémorandum sur la liberté associative au Maroc, entériné par la 6ème session du Conseil, il est le fruit d'un travail de recherche documentaire, d'analyse d'une partie considérable de la littérature existante sur la vie associative au Maroc et d'un processus de concertation avec les leaders de la dynamique de l'«Appel de Rabat» et les responsables des départements ministériels concernés.

Il propose des pistes de solutions aux contraintes juridiques et pratiques structurelles qui limitent le développement du tissu associatif et entravent l'accomplissement de son rôle de soutien, d'assistance, d'encadrement, de représentation des citoyens et de médiation dans les situations de tension et de crise.

# Le CNDH pour l'implication de la jeunesse dans la promotion des droits de l'Homme

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) œuvrera, dans le cadre de son plan d'action, à faire entendre la voix des jeunes dans tous les domaines et les impliquer dans la promotion des droits de l'Homme, a indiqué dernièrement le président de la Commission régionale des droits de l'Homme de Fès-Meknès, Abdelmajid Makni.

"Les jeunes devraient être le porte-parole du futur", a-t-il dit lors d'un Forum régional des jeunes contre la peine de mort, initié par la Coalition marocaine contre la peine de mort (CMCPM) sous le signe "Les jeunes, un levier essentiel pour l'abolition de la peine de mort".

M. Makni a appelé dans ce cadre les jeunes à participer massivement au prochain Congrès international sur l'abolition de la peine capitale, prévu en juin prochain à Oslo.

Après avoir mis en avant les efforts consentis par le CNDH auprès de diverses instances pour promouvoir le plaidoyer et le débat autour de cette question, le responsable a indiqué que l'abolition de la peine de mort est l'un des sujets sur lesquels s'est penché dernièrement le Conseil.

De son côté, le coordinateur de la CMCPM, Abderrahim Jamaï, a relevé que la question de l'abolition de la peine de mort est devenue l'une des préoccupations de l'humanité.

"Le droit à la vie est indiscutable et ne peut être soumis à des considérations idéologiques ou politiques", a-t-il fait valoir, notant que "la garantie et la protection du droit à la vie sont dorénavant immunisées par des règles universelles incarnées par des conventions, des chartes et des protocoles, dont le deuxième protocole facultatif annexe au Pacte international des droits civils et politiques".

Pour sa part, le Consul général de France à Fès, Gilles Bourbao, a souligné que chaque année, des milliers de femmes et d'hommes à travers le monde sont encore condamnés à la peine capitale, ajoutant que "nous devons rester mobilisés, car le combat pour l'abolition universelle n'est pas encore gagné".

DERNIERE HEURE

## • Le CNDH présente aujourd'hui ses mémorandums sur les rassemblements publics et la liberté associative

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) présente, ce mercredi à Rabat, ses mémorandums sur les rassemblements publics et la liberté associative. S'inscrivant dans le cadre de l'exercice par le Conseil de ses prérogatives en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme, et de sa contribution à la mise en œuvre des dispositions de la Constitution, notamment dans le domaine des libertés publiques, ces deux mémorandums ont été adressés au Chef du gouvernement en novembre 2015. 18814/1.

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

# CNDH, les mémorandums sur les rassemblements publics présentés aujourd'hui

C'est aujourd'hui que le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) présente à Rabat, ses mémorandums sur les rassemblements publics et la liberté associative. Ayant été adressés au Chef du gouvernement en novembre dernier, ces mémorandums s'inscrivent dans le cadre de l'exercice par le Conseil de ses prérogatives en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme, et de sa contribution à la mise en œuvre des dispositions de la Constitution, notamment dans le domaine des libertés publiques. 15/10/2

**Accord sur le climat à Paris**

# Appel à l'intégration de l'approche genre

El Yazami a mis en exergue l'importance de cette rencontre pour la promotion du rôle des femmes dans le processus de réponse au changement climatique.

«Les femmes sont les premières victimes des répercussions du dérèglement climatique, étant les plus vulnérables aux catastrophes naturelles causées par le changement climatique», c'est ce qu'ont souligné les intervenants lors de cette rencontre

Les participants à une rencontre organisée mardi au pavillon marocain à la Conférence des Nations unies sur le climat (COP 21) à Paris ont appelé à intégrer l'approche genre dans le processus de négociation, d'élaboration et de mise en œuvre de l'accord sur le climat attendu à l'issue de cette conférence.

Les intervenants lors de cette rencontre, initiée à l'occasion de la journée du genre à la COP 21, ont souligné que les femmes sont les premières victimes des répercussions du dérèglement climatique, étant les plus vulnérables aux catastrophes naturelles causées par le changement climatique, de même qu'elles font face les premières, notamment dans les pays pauvres et en voie de développement, aux problématiques comme la sécheresse ou la désertification.

Paradoxalement, le processus de négociations climatiques mondiales a, jusqu'à présent, largement marginalisé les femmes, alors même qu'elles jouent un rôle prépondérant dans l'atténuation des effets du réchauffement climatique à travers leur action au quotidien pour l'adaptation à cette nouvelle réalité.

A cet égard, la secrétaire d'Etat française chargée des Droits des femmes, Pascale Boistard, a souligné que l'intégration du principe de l'égalité homme-femme constitue l'un des critères essentiels au succès de l'Accord de Paris et de l'Agenda des solutions contre le réchauffement climatique.

Elle a, aussi, relevé qu'une cinquantaine de pays seulement ont intégré des mesures en faveur des femmes dans leur contributions nationales (INDC) à la COP 21, notant que la présidence par la France de la COP 21 et par le Maroc lors de la prochaine COP 22 offre l'occasion de placer la question des femmes au centre du processus climatique mondial, les deux pays s'accordant sur la nécessité de renforcer les droits des femmes et leur participation politique et sociale.

De son côté, l'envoyée spéciale du Secrétaire général des Nations unies pour les changements climatiques, Mary Robinson, a mis l'accent sur la situation des femmes dans les pays pauvres, qui sont les plus touchées par les conséquences du dérèglement climatique, soulignant que l'établissement de la justice climatique

passe par le renforcement des capacités de ces femmes et leur participation aux politiques et initiatives dans ce domaine, à l'intérieur comme à l'extérieur du système des Nations unies.

Pour sa part, le président du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** Driss El Yazami, a mis en exergue l'importance de cette rencontre pour la promotion du rôle des femmes dans le processus de réponse au changement climatique, afin qu'elles ne soient plus seulement des victimes de ce dérèglement mais des actrices à part entière contre ce phénomène.

http://lematin.ma/express/2015/appel-a-l-integration-de-l-approche-genre/237100.html

**Droits de l'Homme**

# Le Maroc réalise des avancées notables

*À l'instar de la communauté internationale, le Maroc célèbre la Journée internationale des droits de l'Homme sous le slogan «Nos droits. Nos libertés. Toujours». Cette commémoration constitue une occasion pour faire le point sur les avancées réalisées dans ce sens.*

Jeudi 10 décembre, le monde entier célèbre la Journée mondiale des droits de l'Homme en commémoration de l'adoption de la Déclaration universelle des droits de l'Homme. Le slogan et la campagne choisis pour cette année sont «Nos droits. Nos libertés. Toujours.» «En cette Journée des droits de l'Homme, engageons-nous de nouveau à garantir les libertés fondamentales et à protéger les droits humains de tous», appelle à cette occasion le secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon. Ainsi, cette année, la communauté internationale met l'accent sur les libertés, en référence aux quatre libertés qui sous-tendent la Déclaration universelle des droits de l'Homme et de deux grands pactes relatifs aux droits de l'Homme. En effet, cette campagne, qui durera toute l'année, est centrée sur le thème de quatre droits et libertés : liberté de parole, la liberté de culte, liberté de la misère, et la liberté de la peur.

Idées sur lesquelles se fonde la Charte internationale des droits de l'Homme. Au Maroc, la célébration de cette journée a toujours été une occasion pour observer l'état d'avancement du Royaume en la matière. Les récents rapports rédigés par le Haut Commissariat aux droits de l'Homme aux Nations unies saluent, dans la rubrique des aspects positifs, la ratification par le Maroc «des instruments internationaux relatifs aux droits de l'Homme». Il s'agit de nombreux instruments aidant à l'implémentation de la culture des droits de l'Homme. On peut citer la Convention internationale pour la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées, ratifiée par le Maroc en mai 2013. La Convention relative aux droits des personnes handicapées et son protocole facultatif, adoptés en avril 2009. Le Protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, adopté en novembre 2014.

Les rapports onusiens en matière des droits de l'Homme accueillent aussi, avec satisfaction, l'adoption par le Maroc de plusieurs mesures législatives, administratives et institutionnelles facilitant la jouissance des droits économiques, sociaux et culturels par la population. Ils citent notamment à ce sujet l'adoption de la nouvelle Constitution de 2011, l'établissement d'un budget sensible à la dimension genre en 2007. Ils parlent également, comme points positifs, de la mise sur pied de plusieurs institutions, dont le Conseil économique, social et environnemental, le **Conseil national des droits de l'Homme**, l'Institution du Médiateur, le Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique, l'Instance centrale de prévention de la corruption et la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme… Il faut aussi attirer l'attention sur les défenseurs des droits de l'Homme qui sont de plus en plus actifs, mais également de plus en plus nombreux. Les ONG et leurs membres qui agissent pour défendre les droits de

l'Homme se spécialisent et investissent toutes les régions. En effet, il y a des associations qui défendent les droits des enfants, des femmes, des handicapés. Il y a également des ONG qui se sont installées au Nord, au centre, au Sud. Elles ne se concentrent donc plus uniquement à Rabat ou Casablanca.

Même les anciennes organisations des droits de l'Homme, comme l'OMDH ou l'AMDH, ont des antennes dans beaucoup de régions. Ainsi que le souligne Khalid Cherkaoui Semmouni, directeur du Centre de Rabat pour les études politiques et stratégiques (ancien président du Centre marocain des droits de l'Homme), il faut l'avouer, «la démocratie marocaine et les droits de l'Homme méritent non seulement du respect, mais aussi un grand salut. C'est une démocratie qui continue à marquer des avancées encourageantes au niveau régional et international et qui servira de modèle pour inspirer de nombreux dirigeants et militants du monde entier et surtout les pays arabes et
africains», a-t-il dit.

http://lematin.ma/journal/2015/le-maroc-realise-des-avancees-notables/237079.html

# Maroc : Des efforts avérés pour protéger les droits de l'Homme et consolider l'Etat de droit

Par Omar El Mrabet

Rabat -A l'instar des autres pays du monde, le Maroc célèbre jeudi la Journée internationale des droits de l'Homme avec un bilan positif qui laisse voir des efforts avérés dans ce domaine, le Royaume ayant fait le choix judicieux de tourner la page du passé et de s'engager dans la protection et la consolidation des droits de l'Homme tels qu'internationalement reconnus.

Le Maroc, qui a adhéré à la grande majorité des conventions internationales relatives aux droits de l'Homme, en particulier les sept principaux instruments, peut s'enorgueillir d'avoir franchi un long parcours et surmonté diverses difficultés pour aller de l'avant dans sa politique basée sur des décisions sages et courageuses. Les exemples ne manquent absolument pas sur ce registre.

L'ensemble du processus de réformes initiées dans les années 90 du siècle dernier a été couronné, sous le règne de SM le Roi Mohammed VI, par l'intégration des droits culturels et linguistiques dans l'agenda des politiques publiques avec la création en 2001 de l'Institut royal de la culture amazighe (IRCAM), ainsi que lancement du chantier de la justice transitionnelle avec la création, en 2004, de l'Instance équité et réconciliation (IER) et la mise en œuvre de ses recommandations.

De même, l'accès aux droits économiques et sociaux, notamment pour les catégories vulnérables, a été amplement renforcé avec le lancement en 2005 de l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH) qui a eu des retombées des plus positives, surtout sur les personnes à faibles revenus dont les conditions de vie se sont nettement améliorées à la faveur des activités génératrices de revenus initiées par l'INDH.

Convaincu du fait que la consolidation des droits de l'Homme est un processus permanent, le Maroc a lancé une réflexion collective sur son modèle de développement à travers le Rapport du cinquantenaire, et procédé à la révision approfondie de son modèle de gouvernance territoriale en mettant en oeuvre la régionalisation avancée avec à la clé un nouveau découpage régional, le but étant de concrétiser le principe de la répartition équitable des richesses et des opportunités entre les différentes régions du Royaume.

Sur le plan législatif, un certain nombre de lois ont été adoptées et d'autres amendées, dans le sens de l'élargissement de l'espace des libertés et du domaine des droits garantis dans le cadre normatif national.

A cet égard, il y a lieu de citer l'adoption du Code de la famille (2004) qui a constitué une expérience révolutionnaire dans le monde arabo-musulman de par les avancées qu'il a apportées au profit de la femme et de la famille, l'amendement de la loi sur la nationalité (2006) pour permettre à la femme marocaine de transmettre sa nationalité à ses enfants, ainsi que la révision des lois relatives aux libertés publiques (2002) dans le sens d'une plus grande ouverture.

D'autres avancées ont consisté en l'adoption du Code du travail (2004), la réforme progressive du Code de procédure pénale et du droit pénal avec la pénalisation de la torture en 2006 et du harcèlement sexuel en 2003, outre l'amélioration du système judiciaire avec la suppression de la Cour spéciale de justice en 2004 et l'adoption, en mars 2014, d'une loi sur la justice militaire qui exclut les civils de la compétence du

tribunal militaire quels que soient les crimes commis, et exclut les militaires de la compétence du tribunal militaire s'ils commettent des crimes de droit commun.

Dans le sillage de cette dynamique vertueuse, le Plan d'action national en matière de démocratie et de droits de l'Homme (PANDDH), première expérience du genre en Afrique du Nord, a été élaboré en 2008, conformément aux recommandations de la Déclaration et du Plan d'action de la Conférence de Vienne sur les droits de l'Homme tenue en 1993, afin de doter le pays d'un cadre cohérent et intégré régissant les politiques publiques en matière de droits de l'Homme.

La création du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en 2011 est venue confirmer l'engagement du Royaume pour la protection des droits et des libertés individuelles et collectives et réaffirmer l'attachement du pays au respect de ses engagements internationaux en la matière.

L'adoption d'une nouvelle Constitution en 2011 a marqué un tournant majeur dans ce processus de longue haleine, la Loi fondamentale ayant érigé le respect des droits de l'Homme et des principes démocratiques en choix irréversible et stratégique.

Cette dynamique a continué sur sa lancée après 2011 avec la mise en place de l'institution du Médiateur qui a pour mission de protéger les droits des citoyens face aux administrations publiques, et la création de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, en tant que mécanisme gouvernemental chargé de mettre en œuvre, en coordination avec les départements ministériels et organismes concernés, la politique gouvernementale dédiée aux droits humains.

Autant de réalisations qui font que le Maroc est fréquemment cité comme une référence en Afrique et dans le monde arabo-musulman en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme.

http://www.mapexpress.ma/actualite/opinions-et-debats/maroc-efforts-averes-proteger-les-droits-lhomme-consolider-letat-droit/

# المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعقد غدا الأربعاء ندوة صحفية لتقديم مذكرتيه حول "التجمعات العمومية" و"حرية الجمعيات"

الرباط – ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، غدا الأربعاء بالرباط، ندوة صحفية لتقديم مذكرتيه حول ''التجمعات العمومية'' و''حرية الجمعيات''.

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%BA%D8%AF%D8%A7-%D8%A7/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/

# Maroc : Appel à l'opinion nationale et internationale de la famille du prisonnier politique Hassan Koukou

Maroc : Appel à l'opinion nationale et internationale de la famille du prisonnier politique Hassan Koukou

Nous relayons ce communiqué traduit par le Comité d'Action et de Soutien aux luttes du peuple Marocain. Nous exprimons notre solidarité totale avec les prisonniers et prisonnières politiques au Maroc.

Notre fils Hassan KOUKOU se trouve actuellement à l'hôpital régional de la ville de Midelt dans un état critique et extrêmement grave. Ainsi, il ne parvient plus à bouger et parle avec beaucoup de difficultés, et cela suite à la grève de la faim qu'il a entamée et qu'il continue à mener depuis le 13 novembre 2015 (date depuis laquelle il ne boit plus d'eau ni ne prend de sucre) pour défendre sa dignité et revendiquer ses droits légitimes à poursuivre sa scolarité, à recevoir de la visite, à être soigné, à avoir accès à la presse et à des lectures, et pour obtenir son transfert de la prison de Midelt.

Comme vous le savez, notre enfant vit dans des conditions inhumaines et très dures puisque dans cette prison, l'administration va jusqu'à entasser 37 prisonniers dans une même cellule ; elle fait aussi subir aux détenus toutes formes d'humiliation et de torture à chaque revendication légitime des prisonniers comme celles que réclame notre enfant pour obtenir des conditions favorables à la poursuite de ses études (accès à la bibliothèque, possibilité de recevoir les programmes publiés par le ministère…).

Nous rappelons que notre fils a été arrêté le 17 décembre 2012 et qu'il a été condamné à 5 ans de prison ferme. Il a passé les 2 premières années et demi de ses années d'emprisonnement à la prison de Meknès où il avait déjà mené plusieurs grèves de la faim (la plus longue s'étant étirée sur une période de 110 jours) pour finalement obtenir plusieurs promesses de la part de l'administration pénitentiaire, accréditées par un représentant **du conseil national des droits de l'Homme**, mais jamais tenues.

Bien au contraire ! C'est à cette époque que notre fils a été déplacé à Midelt pour être séparé de ses camarades de lutte et pour que sa situation de détention soit aggravée avec une remise en cause totale de l'ensemble de ses droits les plus élémentaires.

Nous en appelons aujourd'hui à l'opinion publique nationale et internationale pour que tout soit entrepris afin qu'une aide vitale soit apportée à notre fils, étendu sur son lit de mort et oublié, dans un silence absolu et morbide, de tous les acteurs de la société - des médias jusqu'aux soi-disant défenseurs des droits de l'Homme.

Nous déclarons que les suites de la situation gravissime et critique dans laquelle se retrouve notre fils, incombent entièrement à la délégation générale de l'administration pénitentiaire en général et à

l'administration de la prison de Midelt en particulier qui auront à répondre un jour de leur pleine et entière responsabilité face au crime de non-assistance à personne en danger qui se joue.

Nous déclarons aussi que notre fils est déterminé à continuer son combat légitime et que nous restons et resterons à ses côtés pour lui apporter notre soutien inconditionnel.

Enfin, nous appelons toutes les forces vives éprises de justice, tous les militants et militantes, à soutenir notre fils en faisant connaître le plus largement le combat qui est le sien et à mener des actions de soutien et de solidarité avant qu'il ne soit trop tard.

http://drapeaurouge.over-blog.com/2015/12/maroc-appel-a-l-opinion-nationale-et-internationale-de-la-famille-du-prisonnier-politique-hassan-koukou.html

# Maroc : Un jeune prisonnier politique gréviste de la faim en danger de mort

Hassan Koukou se trouve actuellement à l'hôpital régional de la ville de Midelt dans un état critique et extrêmement grave. Il ne parvient plus à bouger et parle avec beaucoup de difficultés, et cela suite à la grève de la faim qu'il a entamée et qu'il continue à mener depuis le 13 novembre (date depuis laquelle il ne boit plus d'eau ni ne prend de sucre) pour poursuivre sa scolarité, recevoir de la visite, être soigné, avoir accès à la presse et à des lectures, et obtenir son transfert de la prison de Midelt. Les conditions de détention sont très dures à Midelt, où l'administration va jusqu'à entasser 37 prisonniers dans une même cellule ; elle fait aussi subir aux détenus toutes formes d'humiliation et de torture à chaque revendication..

Hassan Koukou a été arrêté le 17 décembre 2012 et qu'il a été condamné à 5 ans de prison ferme. Il a passé les 2 premières années et demi d'emprisonnement à la prison de Meknès où il avait déjà mené plusieurs grèves de la faim (la plus longue s'étant étirée sur une période de 110 jours) pour finalement obtenir plusieurs promesses de la part de l'administration pénitentiaire, accréditées par un représentant du **conseil national des droits de l'Homme**, mais jamais tenues. Au contraire, c'est à cette époque qu'il a été déplacé à Midelt pour être séparé de ses camarades et pour que ses conditions de détention soient aggravées.

http://www.secoursrouge.org/Maroc-Un-jeune-prisonnier-politique-greviste-de-la-faim-en-danger-de-mort